الفضة تستقر بالقرب من 20 دولاراً بسبب ضعف العملة الأمريكية

«سبائك»: تزايد الطلب على الذهب الخام رغم ارتفاع الأسعار

رجب حامد

ارتفاع الطلب على الذهب

قال المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد ان الذهب انهى تداولات الاسبوع الماضي على ارتفاع عند مستوى 1319 دولارا بفارق 20 دولار عن سعر الافتتاح و محققا عودة سريعة الى ارتفاعات شهر مارس متحديا توقعات بعض المحللين بضعف معطيات ارتفاع اسعار الذهب في الفترة الحالية خصوصا في حالة كسر الحاجز النفسي 1300 دولار و ساعد على صعود الذهب ارتباك سياسات الفيدرالي الامريكي و عدم قدرة المركزي الاوربي التحكم في قيمة اليورو حيث كانت المعادن الثمينة و على راسها الذهب المستفيد الاكبر من الوضع الاقتصادي الحالي و هذا طبيعي لعودة السيولة الى المعدن الاصفر و رغبة المستثمرين في التحصن بالمعدن الاصفر بعد ان فقدوا الثقة في الية الاسواق العالمية في ظل استمرار الحاجة الى المحفزات النقدية و خطط التيسير الكمي الى امد ابعد من خطط « جانيت يلين » التي ثبت ان تلميحاتها في الخطاب الاخير غير مدونة في محضر الفيدرالي الاخير الصادر الاربعاء الماضي و لم يتعرض لتاريخ الانتهاء من التيسير الكمي او موعد رفع اسعار الفائدة و كانت هذه البيانات السبب الرئيسي للهبوط الحاد للدولار امام العملات الاوربية و خاصة اليورو الذي حقق 1.39 دولار مع نهاية الاسبوع و نتوقع ان تستمر ارتفاعات الذهب خلال الفترة القادمة ليس بضعف الدولار فقط و انما بقوة اليورو ايضا حيث عجز المركزي الاوربي في الاجتماع الاخير ان يحد من قوة صعود اليورو و قوة اليورو الحالية بالتاكيد ليست في صالح اقتصاد المنطقة الاوربية و لكن قد تصب في صالح الطلب على الذهب و تدفعه الى مستوى 1350 دولار في حالة كسر مقاومة 1325 دولارا الاسبوع المقبل و نتوقع ان يكون هناك بعض التصحيحات تصل بالسعر قرب حاجز 1300 دولار و معها ننصح بالشراء لان تعد محطات جيدة لركوب قطار جني الارباح الذي قد يصل الى قمم جديدة خلال الربع الثاني من العام تفوق قمة شهر مارس الماضي التي لامس الذهب فيها مستوى 1392 دولارا للاونصة.

الفضة تحركت في نطاق ضيق كعادتها خلال العام و هبطت بداية الاسبوع الى ادنى مستوى 19.61 دولار و عادت بعد صدور محضر الفيدرالي الامريكي مساء الاربعاء الى قمتها الاسبوعية عند مستوى 20.28 دولار بارتفاع قدره 17 سنتا خلال تداولات الاسبوع و اغلب المحللين يؤكدون على عودة متحثى الفضة للصعود بالرغم من الاسعار الحالية و مستوى 23 دولارا قد يكون قريب جدا خلال الربع الحالي.

باقي المعادن الثمينة سلكت مسلك الذهب و الفضة في الصعود نهاية الاسبوع و حقق البلاتنيوم 23 دولارا ارتفاع ليغلق عند مستوى 1459 دولارا للاونصة و بالمثل اغلق البلاديوم عند مستوى 804 دولارات محققا ارتفاع قدره 19 دولارا.

الاسواق المحلية اتسمت حالتها بالهدوء في بداية الاسبوع و ظهرت عمليات الشراء بصورة قوية نهاية الاسبوع مع استعداد الاسعار للارتفاع و عادت مشتريات الاستثمار للانتعاش مره اخرى بعد اسبوعين من الهدوء و بلغ كيلو الذهب الخام 11980 دينارا نهاية الاسبوع و بالمثل حققت مبيعات المشغولات الذهبية انتعاشة قوية نتيجة شدة الطلب بالاسواق و ارتفعت مبيعات عيار 21 و عيار 18 بشدة نتيجة الاقبال الشديد من رواد الاسواق.

«النقد الدولي»: استمرار تعافي اقتصادات البلدان ذات المدخول العالي

شعار صندوق النقد الدولي

اكدت لجنة التوجيه في صندوق النقد الدولي «وجود مؤشرات لاستمرار تنمية وتعافي اقتصادات البلدان ذات المدخول العالي» داعية البنك الدولي الى تبني استراتيجية جديدة.

وذكرت اللجنة التي عقدت اجتماعها امس في بيان انه مازالت هناك مخاطر مشددة في الوقت نفسه على ان «تعزيز نمو قوي وشامل ومستدام في الاقتصاد العالمي حاليا يتطلب تعديلات على السياسات والتنسيق والاتصال المناسبين».

واكدت اللجنة ضرورة العمل المشترك بين البنك الدولي والصندوق والدول الاعضاء في اتباع سياسات اقتصادية سليمة وسريعة ومعالجة نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد الكلي وتعزيز الادارة الاحترازية للنظام المالي.

ودعت البنك الدولي الى بناء استراتيجية جديدة خاصة به للاختيار وفقا لطلب العميل والاهداف المؤسسية الجديدة لتقديم حلول افضل بسرعة وجودة عالية ما يؤدي الى نتائج انتقالية لصالح الدول ذات المدخول المتوسط والمنخفض.

وتوقعت اللجنة ان تؤدي استراتيجية البنك الدولي الجديدة الى مشاركة معرفية عالمية افضل تفيد جميع الدول العملاء وايضا تعزيز دور البنك في دعم المؤسسات الاقليمية.

واكدت ان ادراج السياسات الاجتماعية يزيد فرص الدخل والمشاركة الكاملة من جميع الفئات الاساسية ومنها النساء والمهمشون والضعفاء.

من جهة اخرى اشارت اللجنة الى مطالبها باستخدام افضل للموارد المتاحة وتعزيز القدرة المالية للبنك الدولي.

ودعت البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى الاستمرار في تعزيز دورهما في افريقيا وضمان تقديم الدعم المالي والتحليلي وبناء القدرات نحو تعزيز التحول الهيكلي والحد من الفقر المدفع وتعزيز خلق فرص العمل وجعل النمو الاقتصادي اكثر شمولية ومرونة.

واعربت اللجنة عن قلقها الكبير ازاء تدهور الوضع الانساني في جمهورية افريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا داعية البنك والصندوق الى استمرار العمل المشترك في هذه الدول.

وضم اجتماع اللجنة كلا من رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم ورئيس لجنة التوجيه في صندوق النقد الدولي ماريك بلكا.

ومن المقرر ان تعقد لجنة التوجيه في صندوق النقد الدولي اجتماعها القادم هنا خلال شهر اكتوبر المقبل.

«ديلويت»: التقدم الاجتماعي لا ينتج عن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط

يقيد مؤشر التقدم الاجتماعي بان النمو الاقتصادي للدول لا يؤدي دوما إلى تقدم اجتماعي. وقد أطلقت المؤسسة العالمية «مبادرة التقدم الاجتماعي» The Social Progress Imperative التي لا تتوخى الربح هذا المؤشر العالمي الاساسي لـ 132 دولة الأسبوع المنصرم خلال منتدى سكول العالمي المختص بالريادة الاجتماعية.

ومن بين دول الشرق الاوسط التي شملها المؤشر، تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة «37» تليها بفارق بسيط الكويت في المرتبة «40» «الثالثة لناحية إجمالي الدخل المحلي مقارنة بالدول الـ 132 المصنفة»، والسعودية «65»، والاردن «75»، ولبنان «83»، ومصر «84»، والعراق «118» واليمن «125». ومن بين الدول الـ 132 المصنفة وفقا للمؤشر، تحتل المراكز الخمسة الأولى كل من نيوزيلندا، وسويسرا، وإيسلندا، وهولندا، والنروج.

وقد صمم مؤشر التقدم الاجتماعي لتصنيف 132 دولة بناء على أدائها الاجتماعي والبيئي. ولا شك في أن ارتفاع نسبة إجمالي الدخل للفرد يساهم في التصنيف خصوصا في ما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ إلا أن ازدياد الدخل لا يضمن أي تحسن «باستدامة النظام البيئي». وأسس العيش الكريم وخلق الظروف المناسبة للأفراد والمجتمعات للاستفادة من كامل قدراتهم. وقد تم تصميم مؤشر التقدم الاجتماعي البروفسور مايكل بورتر من جامعة هارفرد بمساعدة فريق عمل من الخبراء الاقتصاديين، لاستكمال مهمة مؤشر إجمالي الناتج المحلي وغيره من المؤشرات الاقتصادية بهدف تامين فهم شامل للاداء العام للدول.

في هذا السياق، أفاد البروفسور بورتر قائلاً: «لقد سادت حتى الآن فرضية علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والرفاهية. إلا أنّ مؤشر التقدم الاجتماعي يخلص إلى عدم تساوي كافة أشكال النمو الاجتماعي. وفي حين أنّ ارتفاع إجمالي الدخل المحلي للفرد مرتبط بالتقدم الاجتماعي، إلا أنّ هذا الرابط ليس تلقائيا على الإطلاق. ولمستويات مشابهة من إجمالي الدخل المحلي، نجد أنّ بعض الدول تحقق مستويات تقدم اجتماعي أعلى بكثير من غيرها».

وقال عمر الفاهوم، رئيس مجلس إدارة ديلويت الشرق الأوسط ومديرها التنفيذي: «تتعاون ديلويت على الصعيد العالمي مع مؤسسة مبادرة التقدم الاجتماعي Social Progress Imperative وغيرها لأننا نؤمن بأنّ القطاع الخاص يضطلع بدور فاعل يساهم في التطرق الى المسائل الأساسية في العالم وحلها، كما وأن المؤشر أداة يمكنها أن تجمع ما بين نشاطات الشركات والحكومة والمجتمع في آن معاً».

ويبيّن مؤشر التقدم الاجتماعي رابطاً إيجابياً واسعاً بين الأداء الاقتصادي «يتم قياسه وفقاً لإجمالي الدخل المحلي للفرد» والتقدم الاجتماعي. وتميل الدول التي تحقق مداخيل أعلى إلى التمتع بتقدم اجتماعي أعلى. وتحتل نيوزيلندا الصدارة في المؤشر «25858» دولار كمعدّل للدخل الإجمالي للفرد»، في حين تقبع تشاد «1870» دولاراً كمعدّل الدخل الإجمالي للفرد» في المرتبة الأدنى.

الصين ترفض تحذيرات صندوق النقد بشأن اقتصادها

رفض مسؤول صيني كبير تحذيرات صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الصين مهدد بالركود نظرا لضعف جودة الأصول وقال إن الحكومة تتخذ إجراءات للتعامل مع المخاطر المالية.

وقال تشو قوانغ ياو نائب وزير مالية الصين امس إن الصين عملت عن كثب مع صندوق النقد ولكنها لا تتفق مع جميع التحليلات.

وقال لمجموعة صغيرة من الصحفيين الغربيين على هامش اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن «بصفة عامة نعتقد انها مؤسسة مالية مهنية للغاية ولكن بعض الأساليب المستخدمة والتفكير التقليدي يحتاج للإصلاح».

وتابع «نأمل أن يوضح التحليل والأساليب المتبعة الواقع في كل دولة. . لم نقل ذلك للصندوق فحسب بل للبنك الدولي حيث قلنا إنه لا يوجد نموذج مناسب للجميع».

وحذرت كريستين لاجارد المدير العام لصندوق النقد من خطر حدوث ركود في الصين مع سعيها لخفض نسبة التضخم مما سيكون له تداعيات سلبية على الأسواق الناشئة وذلك في تقرير صدر في بداية الاجتماعات في واشنطن يوم الخميس الماضي.

وقالت في التقرير إن الخطر محدود لكنها حثت الصين على تقليص المخاطر في النظام المصرفي غير الرسمي وتحرير القطاع المالي لتحسين توجيه القروض.

وقال تشو إن الرئيس الصيني أفر علنا بأن الصين تواجه تحديا فيما يخص البنوك غير الرسمية.

وقال «بدأنا التحرك بما في ذلك تعزيز الإدارة والمتابعة والرقابة» مبديا اعتقاده بأن الصين أحسنت التعامل مع الوضع وأنها استفادت من درس انهيار ليمان برادرز في 2008.

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد العالمي يتطلب بقاء أسعار الفائدة متدنية حتى يستطيع النمو

مؤشر أسعار الفائدة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية منذ الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008، أبقت البنوك المركزية سياساتها النقدية متساهلة بشكل كبير، وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة، حتى تدعم تعافيها البطيء. ووظفت البنوك المركزية أداتين رئيسيتين للسياسة النقدية، أولهما إبقاء أسعار الفائدة منخفضة وثانيهما شراء اصول مثل السندات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض عوائدها. وبالفعل، خفضت البنوك المركزية لدول مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان» أسعار الفائدة إلى مستويات تقترب من الصفر، في حين يضخ كل من الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الياباني السيولة من خلال برامج شراء الأصول، وقد يتبعهم البنك المركزي الأوروبي قريباً في مثل هذه الخطوة. وستكون النتيجة النهائية بيئة من أسعار الفائدة المنخفضة في السوق. ونظراً للروابط المالية والتجارية العالمية القوية، استفادت الاقتصادات الناشئة أيضاً من هذه الأسعار المنخفضة للفائدة.

وأضاف التقرير تبين مؤشرات أسعار بنك أوف أمريكا ميرل لينش «BAML» الأسعار المنخفضة بشكل قياسي. هذه المؤشرات تتبع الطلب على السندات، وتزيد عند ارتفاع الطلب والأسعار. ولأن السندات تقدم دفعات ثابتة، فارتفاع الأسعار يعني انخفاض العوائد، او أسعار الفائدة، التي تقدمها تلك السندات. في الرسم البياني المرفق، يظهر مؤشر الأسعار، وبالتالي يعرض اتجاهات أسعار الفائدة على السندات.

وبين ارتفع مؤشر بنك أوف أمريكا ميرل لينش «BAML» لأسعار السندات السيادية لاقتصادات مجموعة السبعة «الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا واليابان» بشكل ملحوظ منذ الأزمة. وبسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وعوائدها، فالزيادة التدريجية في أسعار السندات تعني أن العوائد، وأسعار الفائدة، تراجعت في مجموعة السبعة.

بعد ارتفاع الطلب العالمي على النفط

وزير الطاقة: الإمارات ملتزمة برفع إنتاجها إلى 3.5 ملايين برميل بحلول 2017

جدد سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة، التزام دولة الإمارات العربية المتحدة برفع طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 3.5 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2017.

وقال في تصريحات صحافية على هامش القمة العالمية للنفط في دورتها، 15 والتي عقدت امس الأول في باريس، إن قرار رفع الطاقة الإنتاجية جاء كرد عملي على زيادة النمو العالمي وارتفاع النمو الديمغرافي مع ما ترتب عن ذلك من زيادة الطلب على الطاقة.

وأضاف أن دولة الإمارات متجهة إلى سياسة رفع الطاقة الإنتاجية إلى مستوى3.5 ملايين برميل يوميا و«دورنا نحن هو توازن السوق، لذلك نتابع الأسواق وننظر إليها بشكل يومي خاصة كمية الطلب على النفط والطلبات المستقبلية بالتنسيق مع الأخوة في أوبك وايضا بالتنسيق مع دول الخليج المجاورة لنا». وبخصوص الهدف من مشاركة الدولة في القمة النفطية العالمية الحالية بباريس قال معاليه «سعينا خلال هذه القمة إلى التأكيد على دور دولة الإمارات في مجال توليد أو إمداد العالم بالنفط ومشاركتنا في مثل هذه المؤتمرات تستهدف تأكيد موقع الإمارات ودورها الإستراتيجي كمصدر موثوق به وركزنا خلال مشاركتنا في المؤتمر على استراتيجية الدولة تاريخيا في إمداد الأسواق العالمية بالنفط خاصة التحديات التي تواجه الأسواق وكذلك الدور المستقبلي للدول الأعضاء في منظمة اوبك». والذي المزروعي على الدور الحيوي الذي تلعبه منظمة الدول المصدرة للنفط اوبيك في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، مؤكدا حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم خطط واستراتيجيات المنظمة النفطية الدولية في هذا المجال.

وقال «نحن في دولة الإمارات نرى ان دور منظمة اوبك كان ومازال وسيستمر متزنا في تحقيق توازن بين صادرات النفط والطلب العالمي، ولم يكن لينا أي تراجع أو انخفاض في دورنا دائما ونحرص على بقاء هذا التوازن وترسيخه في الأسواق عن طريق إمدادها بالنفط بانتظام أو حتى تعويض أي نقص يحصل من بعض الدول والحمد لله أوبك تنتج ما يقرب من 30 مليون برميل من النفط يوميا أو أعلى بقليل وهذا يشكل نحو 30% من الإنتاج العالمي ولذلك نحن ملتزمون في أوبك بهذا الرقم ولن تحدث هناك أي مشكلة في الإنتاج مستقبلا وإن طلب منا هذا الرقم أو أكثر بعض الشيء فلن نتردد». وفي كلمة له أمام القمة، اثنى وزير الطاقة على الدور الكبير الذي تقوم به دول الخليج العربي في استقرار أسواق النفط في العالم في ظل تغير قواعد السوق وتغير مستويات الإنتاج الذي بات مكلفا خلال السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن دول منظمة أوبك لا تعمل على أساس جعل سعر النفط عند مستوى معين بل تترك ذلك للسوق بعد أن تقوم بدورها في توفير إمدادات النفط المطلوبة منها وهي ما تعادل ثلث الطلب العالمي.

نمو انتاج الإمارات من الغاز

وجدد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة من اجل تزويد السوق العالمية باحتياجاتها من الطاقة، مؤكدا أن الدولة ليست قلقة من تذبذب أسعار السوق في الظرف الراهن نتيجة بعض المتغيرات والأحداث التي تجري في هذا العالم.

وتطرق المزروعي خلال القمة العالمية للنفط بباريس الى زيادة قدرات تكاليف انتاج النفط الجديد، والذي ساعد استقرار الأسعار فوق مستوى 100 دولار للبرميل على القمة العالمية للنفط على تطويره، وقال «إن تكلفة انتاج النفط التقليدي مع انها ارتفعت ولكنها لا زالت اقل بكثير من تكلفة انتاج النفط الصخري حيث باتت اعباء هذه التكاليف ثقيلة على الدول المنتجة ولن تستطيع هذه الدول انتاج النفط الجديد «الصخري» عند انخفاض الأسعار، وذلك لا يوجد تخوف لدينا من هبوط الأسعار وحتى اذا حصل فلن يدوم». واطلع معاليه المشاركين في قمة النفط العالمية بباريس على خطط الدولة في مجال إنتاج وتطوير الطاقة المتجددة واعتبارها غاية رئيسة لعملها التنموي، مذكرا بإطلاق الإمارات اكبر مشاريع للطاقة الشمسية المركزة العاملة على مستوى العالم والتي تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة وذلك على مساحة تعادل 300 ملعب لكرة القدم باستخدام 258 الف مرآة.

ومعلوم ان محطة «شمس 1» ستساهم في إنتاج نحو 100ميجاواط من الطاقة الكهربائية النظيفة بما يكفي لإمداد 20 الف منزل في الإمارات إضافة إلى دور المحطة الكبير في الحد من الانبعاثات الكربونية بما يقارب 175 الف طن سنويا اي ما يعادل زراعة مليون ونصف المليون شجرة أو إزالة 15 الف سيارة من الطرقات.

مسؤول بمجموعة العشرين: إصلاحات صندوق النقد وصلت لطريق مسدود

قال مسؤول بمجموعة العشرين امس إن اصلاحات صندوق النقد الدولي وصلت لطريق مسدود رغم إعلان مسؤولين ماليين على مستوى العالم انهم سيمضون قدما بدون الولايات المتحدة إذا لم تصدق على التغييرات بحلول نهاية العام.

وبدا أن عدم المضي قدما في منح دور اكبر للأسواق الناشئة في صندوق النقد الدولي وتعزيز موارد الصندوق كانا ابرز القضايا الخلافية بين المسؤولين من مجموعة العشرين وممثلي جميع الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي الذين اجتمعوا في مطلع الأسبوع.

وفي البيان النهائي أبدى وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لدول المجموعة احباطهم الشديد بسبب التأجيل الأمريكي.

وقال المسؤول الذي شارك في محادثات مجموعة العشرين وتحدث بشرط عدم الكشف عن اسمه «يقول البعض ينبغي أن نمنح الولايات المتحدة مجالا أوسع وأنا أقول وصلنا إلى طريق مسدود».

وذكر أن أي محاولة لتغيير حزمة الإصلاحات التي اقترحتها مجموعة العشرين في 2010 ستكون كارثية ليس بالنسبة للولايات المتحدة فحسب بل للمجموعة بأسرها لأن معظم الدول مضت بالفعل في اجراءات التصديق.

وقال «إذا انهارت حزمة 2010 ينبغي أن نبدأ من جديد ولا يمكن تخطي هذا العامل... لا يريد أحد الخوض في هذه العملية مرة أخرى».